السياسة الاسرائيلية اتجاه قضية اللاجئين الفلسطينين ما بعد العام ١٩٤٨

م.د. جاسم محمد دايش
Aljewel_80@yahoo.com
وزارة التربية-المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثانية

المـــــــلخص

إنَّ قضية اللاجئين الفلسطينيين ظهرت نتيجة الصراع بين الفلسطينيين و"الاسرائيليين" بعد حرب عام ١٩٤٨ على أرض فلسطين بعد قرار التقسيم من قبل الامم المتحدة عام ١٩٤٧، لهذا ركزت السياسة الإسرائيلية بالعمل على إبعاد الفلسطينيين خارج أراضيهم ، وهذا ما انتج قضية اللجوء للفلسطينيين خارج وداخل ديارهم . ونتيجة لذلك ظهرت المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة " كالأونروا" وهي وكالة غوث عام ١٩٥٠ لتعمل على حماية اللاجئين الفلسطينيين والعمل على عودتهم لديارهم وفق القرار الاممي (١٩٤) كحق ثابت في العودة لديارهم . وقد ظهرت سياسة "إسرائيل" في العديد من عمليات التسوية لقضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال المفاوضات والاتفاقيات " منذ اتفاقية أوسلو الى اتفاقية صفقة القرن" . وتوصل البحث الى استنتاجات وتوصيات كان من اهمها إن جميع السياسات الاسرائيلية تصب في صالح إسرائيل والتي لم تنهي حالة الصراع بينهما فضلاً عن إنهاء السيطرة الإسرائيلية على فلسطين .

الكلمات المفتاحية :اللاجئين الفلسطينيين، الامم المتحدة ، إسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية.

The Israeli policy towards
the Palestinian refugee issue post-1948

Dr Jassim Muhammad Daish
Ministry of Education - Directorate of Education,
Baghdad, Rusafa II

Abstract:

Palestinian refugee issues appeared as a result of the conflict between the Palestinians and the "Israelis" after the 1948 war on the land of Palestine after the partition decision by the United Nations in 1947. Therefore, the Israeli policy focused on working to deport the Palestinians outside their lands, and this is what resulted in the issue of refuge for the Palestinians outside and inside their homes, a result of international organizations affiliated with the United Nations, such as UNRWA, a relief agency, emerged in 1950 to work to protect Palestinian refugees and work for their return to their homes by UN Resolution (194) as an inalienable right to return to their homes. The policy of "Israel" has appeared in many settlement processes for the Palestinian refugee issue through negotiations and agreements "since the Oslo Accords to the Deal of the Century." The research reached conclusions and recommendations, the most important of which was that all Israeli policies did not end the state of conflict between them, ending Israeli control over Palestine.

Keywords: Palestinian refugees, the United Nations, Israel, the United States of America.

المقدمة

تُعد قضية اللاجئين الفلسطينيين من منظور السياسة "الاسرائيلية" إحدى أكبر الازمات مأساوية خلال حقبة ما بعد الحـــــرب ألعالمية الثـــــانية ، والتي هي إحدى نتائج الصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين ، والذي اندلع يوم ١٥أيار ١٩٤٨ والتي أسفرت عن قرار تقسيم فلسطين الذي اتخذته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ وأدى وقوع حادثتين أولهما ظهور (إسرائيل) وثانيهما ظهور قضية

اللاجئين الفلسطينيين ، وقد اخذت اهتماماً كبيراً على المستوى العربي والدولي وحتى ألمنظمات الدولية ، كمنظمة الامم ألمُتحدة التي أنشئت لها وكالة خاصة سميت بـــ(أنروا) [□□] UNRWA إذ أسست وكالة غوث بعد العام ١٩٥٠وهي وكالة تابعة لها ، والتي نص نظامها على توفير الحماية ألدولية للاجئين في العالم وإيجاد الحـــلول الدائمة لمشكلاتهم وفي مقدمتها العودة الطوعية للفلسطينيين إلى ديارهم من خلال عمليات التسوية (المفاوضات والاتفاقيات)، وكذلك إعادة تأهيلهم وإقامة دولة فلسطين على الحدود المتفق عليها في الـــ ٤ حزيران١٩٦٧ والعاصمة هي القدس ألشـــــــرقية . فتكريس ألحـــق في العودة واجب اممي ثابت ، وهذا ما أقره القرار الدولي(١٩٤) كحق ثابت في العودة وهو قرار غير قابل للتفاوض ، والذي لم تشر إليه سياسة إسرائيل في مفاوضاتها إليه ، كل هذه الاتفاقيات تراوح بمكانها في ظل انقطاع مسارات المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية وإرجائها لمفاوضات المرحلة المستقبلية .

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال ما تحمله قضية اللاجئين الفلسطينيين من بروز مستجدات دولية ، منها إعادة عمل وتمويل وكالة " غوث" للاجئين الفلسطينيين "أنروا" والتي قد كانت جمدت اعمالها قبل العام ٢٠٢١ ، وتحقيق المصالحة بين القوى الفلسطينية وإعادة توحيد صفوفها ضد سياسة "اسرائيل" من اجل إيجاد تسوية لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

□□ – الأونروا : الاسم المختصر لوكالة الامـــم المتحدة لإغـــاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأوسط (الفلسطينيين) والشائع (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الدولية)،نقلاً عن: موقع الامم المتحدة للشرق الادنى، من على موقع الالكتروني:WWW.UNRWA.ORG

اشكالية البحث

تكمن مشكلة البحث من خلال كون السياسة "الاسرائيلية" تعمل على تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين وتسويتها بما يتناسب مع مصالها ، وتبرز من هذه المشكلة مجموعة من التساؤلات الاتية :

- ماهي قضية اللاجئين الفلسطينيين، وما هي السياسة الاسرائيلية اتجاهها؟
- هل أسهمت التسوية الدولية منذ بدايتها عام ١٩٤٨ في حَلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين ؟
- ماهو موقف الهيئات الدولية ومنها وكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين(أنروا) من قضية اللاجئين الفلسطينيين؟

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها بأنه إذا ما تمكن المجتمع الدولي من إلزام سياسة إسرائيل بتطبيق قرارات الامم المتحدة التي طالبت جميعها بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم ستحل بذلك هذه القضية .

منهجية البحث

انسجاما مع عنوان البحث فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي لكونها منهجان ملائمان في إيضاح السياسة الاسرائيلية اتجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ما بعد العام ١٩٤٨ .

المبحث الاول: قضية اللاجئين الفلسطينيين

بادئ ذي بدء يتحتم أولاً فهم قضية اللاجئين الفلسطينيين ومن ثم التعرض للسياسة "الاسرائيلية" اتجاههم . إذ تُعد قضية اللاجئين الفلسطينيين من أهم القضايا على المستوى الشعبي في فلسطين وعلى المستوى الاقليمي والدولي ، إذ يرمز مصطلح اللاجئين للفلسطينيين (أبنائهم وأحفادهم) الذين قامت بتهجريهم

إسرائيل[□] بالقوة من أراضيهم ومنازلهم خلال نكبة عام ١٩٤٨، أما خلال الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ فقد وقفت بوجههم من العودة نتيجة الصراع العربي – الاسرائيلي الذي تفاقم آنذاك [١]. ونظراً لذلك فقد أختُلف في إيضاح قضية اللاجئين الفلسطينيين من قبل المؤسسات الدولية والاقليمية وغيرها. وبذلك يمكن تتبع قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال الآتي :

المطلب الاول :- تعريف اللاجئ الفلسطيني

يُعرف (أللاجئ) بشكل عام على إنه : " الشخص الذي أجبر على عبور الحدود الدولية بهدف الحصول على الامان نتيجة لحدوث الحرب أو أي كارثة من صنع الانسان في المكان الذي يعيش فيه الانسان" [٢] . ومن هنا يُعد تعريف اللاجئ الفلسطيني بحد ذاته مسألة تتمتع بأهمية كبيرة ، لذلك شمل تعريف اللاجئ الفلسطيني الكثير من الجدل في المحافل الدولية والاقليمية وحتى المنظمات غير دولية .

ووفقاً للتعريف العملي للأونروا ، فإن اللاجئين الفلسطينيين : "هم أولئك الأفراد الذين كانوا يقيمون في أرض فلسطين خلال المدة ما بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٨ والذين فقدوا منازلهم ومورد دخلهم نتيجةً لحرب ١٩٤٨" [٣] . وينص تعريف اللاجئين في الاتفاقية الدولية لوضع اللاجئين لعام ١٩٥١، والصادر عن

□- إن استخدامنا لكلمة (إسرائيل) اقتضتها ضرورات البحث ولا يعني الإقرار بها . "الباحث" .

١- هالة ابو بكر سعودي : السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٦٧ – ١٩٧٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت–لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٣ ، ص ٢١١ .

٢- عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية ، ج٢ ،المؤسسة العَربية للدراسات والنشر ، بيروت–لبنان ، ط٢ ، ١٩٩٣، ص٤٥٦

٣- وكالة الامم المتحدة : لإغـــاثة وتشغيل اللاجـــئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) ،٢٠٢١، من على ألموقع الالكتروني:https://www.unrwa.org/ar

الأمم المتحدة على أن اللاجئ هو: " كل فرد يتواجد نتيجة الأحداث التي وقعت قبل كانون الثاني عام ١٩٥١ بسبب الخوف والذي لهُ ما يبرره من التعرض للاضطهادات ، بسبب هويته او عرقه أو دينه أو انتمائه إلى إحدى الفئات الاجتماعية أو آرائه السياسية خارج الدولة التي يحمل هويتها ولا يستطيع أو لا يرغب بحماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلده ، ولا يستطيع العودة إلى ذلك البلد " [٤]. ورغم هذا التعريف الواضح الذي ينطبق بالضرورة على اللاجئ الفلسطيني نجد أن هذه الاتفاقية تستثنيه بشكل واضح ومقصود من تعريفها وأعفَت هذه المفوضية من مسؤولية الإشراف على وضع اللاجئين الفلسطينيين، فقد جاء في المادة (د) بأنه: (لا تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يتمتعون بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة في إشارة إلى وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"). وإنَّ هذا الاستثناء قـــد جـــاء استجابة لإصرار الدول العربية والتي أبدت في حينها تخوفًا كبيرًا من قضية إدماج مشكلة اللاجئين في إطار عام باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى إذابة قضية اللاجئين الفلسطينيين وإعطائها أهمية هامشية ، وأن الأفضل تقديم المساعدة للاجئين إلى حين عودتهم، ولأن قبول التعريفات العامة للاجئين ستؤدى إلى إضاعة حقهم في العودة [٥] ، والخطير في الأمر إن الاونروا والأمم لا تعترف إلا باللاجئين المسجلين في سجلاتها، ذلك أن هناك عدد كبير من هؤلاء اللاجئين لم يسجلوا لدى الأمم المتحدة أو فقدوا بطاقات تسجيلهم أثناء الهجرة، كما إن عدد كبير

٤ – جون آس جيسون :معجم قانون حقوق الإنسان العالمي ، ترجمة: سمير عزت نصار ، مراجعة: فاروق منصور ، دار النسر للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩١ ، ص ١٨٠ .

٥ – علاء زقوت : تعريف أللاجئ والنازحُ ألفلسطيني في إطار حَق العودة ، المـــركز الفلسطيني– للتـــوثيق والمعلومات، على الموقع الالكتروني: www.malaf . info

منهم هاجر قبل التواريخ المحددة ولنفس الأسباب التي نتجت عنها الهجرة ، أو أنهم كانوا موجودون خارج البلاد لأسباب السفر أو الدراسة أو العمل في بعض دول الخليج وغيرها أو العلاج أو الحج أو غيرها هاجروا إليها داخل فلسطين، أو وجود أهل وأقارب لهم في الدول التي هاجروا إليها، أو بسبب توفر بعض الإمكانات المادية لدى هذه الأسر [٦] . وعَرّف الميثاق الوطني الفلسطيني اللاجئون الفلسطينيون على أنهم : (المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين عام ١٩٤٧، سواء اخرجوا منها أو بقوا فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني)[٧].

وُقدم الباحث الفلسطيني (سليمان أبو ستة) تعريفاً للاجئ الفلسطيني إذ يبينه على أنه: (اللاجئ هو كل فلسطيني "غير يهودي" طرد من محل إقامته الطبيعية في فلسطين عام ١٩٤٨ او بعدها أو خرج منها لأي سبب كان ولم تسمح له إسرائيل بالعودة إلى موطنه السابق) ، وهذا معناه أن العودة إلى أرض فلسطين حتى وأن كانت الأرض هي دولة فلسطينية لا تمحي عنه صفات اللاجئ ، وما دام كون اللاجئ لن يعود إلى الموطن الاصلي ، وبهذا فإن العيش في أي دولة عربية لا يلغي صفة اللاجئ ، وحتى وان كان الشخص مقيماً في فلسطين عام ١٩٤٨ وأصبح يحمل جنسية الدولة الإسرائيلية ولكنه منع من العودة إلى قريته الأصلية فهو بهذا لاجئ . وهذا التعريف للاجئ يطابق القانون الدولي الذي على أساسه يبين قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١٩٤٨/١٢/١١ ، القاضي

---

٦ – سامر عبدة عقروق : تعريف اللاجئون الفلسطينيون ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس من على الموقع الالكتروني :www.najah.edu

٧– نقلاً عن : فتحي بشير البلعاوي : أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات قطاع غزة ، بحث منشور على موقع جامع الكتب الاسلامية ، ٢٠١١ ، من على الموقع الالكتروني:
https://imoshaf.com/ar/books/19108/read?page=1&part=1

بحق اللاجئين في العودة الى فلسطين ، إذ جاء في المذكرة التفسيرية للقرار أن العودة تكون للموطن (البيت أو المنزل أو الحقل) نفسه الذي خرج أو أخرج منه وليس إلى الوطن بمعناه العام [٨] . وإذ كانت موجة النزوح الأولى عن فلسطين عام ١٩٤٨ يطلق على أفرادها مصطلح " لاجئون " ، فإن الموجة الثانية من النزوح والتي نجمت عن حرب عام ١٩٦٧ ، فقد أطلق على أفرادها مصطلح " نازحون " وإن استعمال هذا المصطلح لا ينفي صفة اللجوء عنهم ، بل أُستُعمل فقط للتمييز بين مرحلتين من مراحل اللجوء الرئيسة المختلفة للفلسطينيين [٩] .

المطلب الثاني :- الموقف الدولي من قضية اللاجئين الفلسطينيين

أخذت قضية اللاجئين الفلسطينيين مكان الصدارة في الاهتمام الدولي والاقليمي ، وحظيت باهتمام خاص واتجهت الأنظار لمعالجتها دون معالجة القضية الأساسية ، ولأسباب سياسية يأتي في المقدمة منها تنافس الدول الكبرى على مناطق النفوذ في المنطقة العربية في ظل(الحرب الباردة) [□] الأمر الذي يتوضح من مواقف الدول الكبرى [١٠] . فبالرغم من الصراع الموجود بين المعسكرين الشرقي والغربي آنذاك عملت على كسب العالم العربي إلى جانبها في هذا الصراع العالمي فبذلت جهوداً كبيرة لإقناع العرب بالأمر الواقع

---

[٨]- نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص ٦ .

[٩]- فتحي بشير البلعاوي : المصدر السابق .

[□]- الحرب الباردة cold war : حالة من الصراع والنزاع الغير المسلح في ظل وضع متوتر بين جانبين يستهدف كل جانب تقوية نفسه وإضعاف الجانب الأخر بكل الوسائل ماعدا وسيلة الحرب الساخنة . ينظر : عبد الوهاب الكيالي : مصدر سبق ذكره ،ص ص١٨٥-١٨٦.

[١٠]- طاهر خلف ألبـــكاء: فلسطين من التقسيم إلى أوسلو (١٩٣٧-١٩٩٥) ، دار الشؤون ألـــثقافية العامة (آفاق عربية) ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠١ ، ص ٢١٤ .

والتعايش السلمي مع (سياسة إسرائيل) وإيجاد حَلّ لمشكلات اللاجئين الفلسطينيين . ويمكن تتبع الموقف الدولي من خلال الاتي :

أولاً :- موقف إسرائيل

احتلت قضية اللاجئين الفلسطينيين أهمية كبيرة في السياسة "الاسرائيلية" ، إذ يتمثل الحلم الصهيوني منذ بداياته في دولة يهودية ، حتى قبل الإعلان عن دولة إسرائيل الكبرى وقيامها، وإن لم يتم الاعلان عن ذلك بصورة واضحة في البدايات الأولى لصياغة المشروع الاسرائيلي – الصهيوني ، ولكن الخطاب الإسرائيلي منذ بداية القرن العشرين تضمن هذه الفكرة التي عكست ومثلت قاعدة أساسية للمواقف الإسرائيلية من قضية اللاجئين بعد قيام الدولة الإسرائيلية، إذ أعرب البارون "إدموند دي روتشيلد"[□□] ألمُمول الرئيسي لكل مشاريع الاستيطان الصهيوني في أرض فلسطين عن استعداده لتقديم العون المادي للفلسطينيين الذين يقبلون مغادرة فلسطين إلى الدول العربية نهائياً ، وأن الدولة اليهودية لن تقوم إلا بالاستيلاء على الاراضي الفلسطينية وشن حرب إبادة ضد السكان الأصليين [١١] . إذ دعا فلادمير جابوتنسكي[□] لترحيل السكان

□□- إدموند دي روتشيلد (١٨٤٥-١٩٣٤) : احد قادة اليهود في أرض إسرائيل" منذ فترة الهجرة الأولى، اهتم روتشيلد بأرض إسرائيل اعتبارا من مطلع الثمانينات عند تأسيس المستوطنات الأولى من قبل الصهيونيين الأوائل، فقد كانت أولويته الأولى هي توطين البلاد بالفلاحين، المحافظين على التقاليد والناطقين بالعبرية ، وبإيعاز منه وبتشجيع منه قامت المستوطنات في إسرائيل . وقد أقترب تدريجياً من الحركة الصهيونية أثناء الحرب ألعالمية ألثانية . وفي عام ١٩٢٣ أسس "قيكا" (الجمعية أليهودية للاستيطان في إسرائيل)، وتوفي عام ١٩٣٤. نقلاً عن: معجم الكنيست : البارون بنيامين إدموند دي روتشيلد (١٨٤٥-١٩٣٤) ، من على الموقع الالكتروني:https://m.knesset.gov.il/ar/about/lexicon/pages/rotchild_ad.aspx

[١١]- جمال ألبابا :الموقف الاسرائيلي من قضية اللاجئين ، بحث منشور على الموقع الإلكتروني :http://www.oppc.pna.net/mag/mag3/p4-3

□- فلادمير جابوتنسكي :ولد العام ١٨٨٠ في اوديسا – روسيا. مؤسس وزعيم الحركة التصحيحية الصهيونية ،وصل إلى قناعة بأن مصير الصهيونية مرتبط إلى حدّ كبير بمسألة (تحرير فلسطين من أيدي الاتراك) ، وكان

العرب من أرض فلسطين، مؤكداً أن الدولة اليهودية لن تقوم إلا من خلال القوة وعبر التهجير الإجباري ، وكانت النتيجة التي توصل إليها أنه "يمكن أن تكون غالبية يهودية ، وبعدها دولة يهودية فقط برعاية القوة ، ومن وراء جدار حديدي كبير لا يقوى السكان المحليّون على تحطيمه" [١٢] .

فمنذ البداية شكل موضوع اللاجئين الفلسطينيين مشكلة حقيقية للقادة الإسرائيليين والذي تطلب مواجهة سريعة خاصة في السنوات الأولى لبزوغ المشكلة ، إذ تم وضع تصورات للتعامل معها منذ العام ١٩٤٨ فقد تم تدمير أكبر عدد ممكن من القرى خلال العمليات العسكرية و إشغال الفراغ الناشئ بعد النزوح بالتوطين الفوري لليهود في أماكن العرب و تبني قوانين لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين [١٣] .

ثانياً:- موقف الولايات المتحدة الامريكية

بالرغم من أن سياسة الولايات المتحدة حيال القضية الفلسطينية تأرجحت عبر الزمن ، فقد كان هناك بعض الثوابت ، منها على الأخص السياسة الامريكية الطويلة الأمد المناهضة لقيام دولة فلسطينية مستقلة ، ورفض استخدام الأمم المتحدة ساحةً لحل النزاع الفلسطيني، والرفض القاطع لإمكان تطبيق قرار

من الداعين والمشجعين لتنفيذ عمليات هجرة غير شرعية لليهود من الدول الاوربية الشرقية نحو فلسطين ابتداء من العام ١٩٣٢. نقلاً عن : مدار (موسوعة المصطلحات) :المركز الفلسطيني

– للدراسات الاسرائيلية ، على الموقع الإلكتروني : https://www.madarcenter.org/

[١٢] – نقلاً عن : جمال البابا : المصدر السابق ، ص٢ .

[١٣]– إيليا رزيق : اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة ، مجلة الدراسات ألفـــلسطينية، المجلد/٥ ،العدد (١٩) ، فلسطين، ١٩٩٤، ص١١ .

الأمم المتحدة رقم (١٩٤)[□□] في المحادثات بشأن السلام في الشرق الأوسط ، والتصويت الأميركي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول ١٩٩٣ لها دلالتها ، فهو إشارة إلى تشديد مهم من جانب إدارة كلنتون على أنها ترفض مبدأ تطبيق القسم الخاص بالعمل في القرار رقم ١٩٤ المعني بحق العودة [١٤] .

إضافة الى لذلك سعت إسرائيل لإيجاد قوة مؤثرة لها في الولايات المتحدة الأمريكية والتي وجدت بدورها في الحركة الصهيونية عنصراً مساعداً إلى مناطق النفوذ ، فقد عبر عن ذلك " بن غُوريون " بقوله : " لم يكن لديّ شك من إن مركز الثقل في جهودنا السياسية قد أنتقل من بريطانيا إلى أمريكا التي كانت تؤكد أنها أكبر قوة عالمية ، وإذ يوجد العدد الأكبر والأكثر نفوذاً من اليهود"[١٥]. فمنذ تولي الرئيس الأمريكي هاريي ترومان ١٩٤٩، بقت القضية الفلسطينية ومن ضمنها قضية اللاجئين ، أسيرة النزاع الدائر بين القوى الضاغطة والمؤيدة لـــ(إسرائيل) والإدارات الأمريكية المتعاقبة لجهة إسناد المواقف الإسرائيلية على مختلف المستويات سواءً الاقتصادية أو السياسية وحتى الدبلوماسية [١٦] . ومنذ مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان في أيلول ١٩٨٢وحتى تبوء (جوورج

□□– اعترفت الأمم المتحدة بحق العودة لكافة للاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار ١٩٤ والذي صدر في كانون الأول عام ١٩٤٨ والذي ينص على أنه : يجب السماح للاجئين الراغبين بالعودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم . ينظر: موقع الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ،من على الموقع الالكتروني:https://www.unhcr.org/ar

١٤– إيليا رزيق : اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة ، المصدر السابق ، ص ص ٤ – ٥ .

١٥– نقلاً عن: الحكم دورزة: ملف القضية الفلســطينية والصراع العربي الإسرائيلي ، مركز ابحاث– منظمــة التحرير الفلسطينية، بيروت–لبنان، ١٩٧٣، ص ٧٥. وللمزيد ينظر: أحمد طربين: فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار(١٨٩٧–١٩٢٢)،ج١، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٣٨ .

١٦ – نبيل السهلي : اللاجئون الفلسطينيون بعيون أمريكية ، جريدة القدس العربي ، ٢٠١٩ ، من على الموقع الإلكتروني :https://www.alquds.co.uk/

بوش) الأب سدة الحكم في امريكا انصب الخطاب الأمريكي إزاء القضية الفلسطينية على ضرورة المزاوجة بين اتفاقيتي كامب ديفيد ومشروع ريغان[١٧]

وخلال عهد الرئيس (جورج بوش – الاب ١٩٨٩ –١٩٩٣) استطاعت الإدارة الأمريكية في١٣ أيلول ١٩٩٣ من توقيع اتفاقيات أوسلو بين منظمة التـــحرير (الفلسطينية) وإسرائيل، وأجّلَ المتفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين قضايا مهمة وجوهرية، كاللاجئين والقدس العاصمة لفلسطين والمستوطنات وكافة الحدود والسيادة إلى مفاوضات اللقاء النهائي [١٨] .

بعد ذلك جاءت ادارة (باراك أوبـــاما ٢٠٠٩ – ٢٠١٧) للتأكيد على الثوابت الرئيسية في السياسة الأمريكية الشرق أوسطية من خلال التأكيد على ضمان أمن وسلامة إسرائيل ووصول المساعدات الأمريكية لها، وكانت الإدارة التابعة (دونالد ترامب ٢٠١٧ –٢٠٢١) الأكثر اعترافاً منذ البداية في دعم كل التوجهات الإسرائيلية على الصعد كافة ، وفي المقدمة منها التأكيد على ضرورة الاعتراف الفلسطيني بفكرة يهودية إسرائيل، الأمر الذي يشي بالعمل على الإطاحة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين الذي كفلته القرارات الدولية وخاصة القرار ألأممي ١٩٤ الصادر في عام ١٩٤٨. ومما تقدم يتبين إن الولايات المتحدة الامريكية لا تريد حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إلا وفق رؤية إسرائيل .

---

[١٧]– المصدر نفسه .

[١٨]– بدر أحمد عبد العاطي : القضية الفلسطينية و" احتمالات التسوية " ، مجلة السياسة ألدولية ، العدد ١٠٥ ، مؤسسة الاهرام ، الـــقاهرة ، يوليو ، ١٩٩١ ، ص ١٦٣ . وللمزيد ينظر : Carol Migdalovitz : The Middle East Peace Talks ,Congressional Research Service, The Library of Congress, 2006,p p 2 – 6.

ثالثاً :- مـــوقف الدول العـــربية

تَبنت جامعة الدول العربية "بروتوكول الدار البيضاء" عام ١٩٦٤ الذي وسع مجال حقوق الفلسطينيين لمنحهم حرية التنقل من بلد عربي إلى آخر مجاور، والعودة إلى بلد إقامتهم من دون عائق ، وهذا البروتوكول لم يكن سوى بيان حسن نية أكثر مما هو التزام من قبل الدول الأعضاء، ولقد تبنت الحكومات العربية مواقف متمايزة في تنفيذ بروتوكول الدار البيضاء، فقد عمدت دولتان عربيتان فقط ، فيهما وجود كبير للاجئين ، هما (سوريا والأردن) إلى تنفيذ جميع بنود البروتوكول، بينما لم تنفذها الكويت ولبنان قط ، ونفذتها مصر وليبيا بصورة غير منسقة ، وبقي وضع اللاجئين حكراً على الأوضاع السياسية السائدة في المقام الأول ، ولقد أدت حرب الخليج ١٩٩٠إلى جعل معظم الدول تعلق رسمياً تنفيذ البروتوكول واستبداله بتدابير مؤقتة تفتقر إلى الوضوح والتماسك [١٩] . ولقد خضعت قوانين الهجرة والتجنيس في الدول العربية لاعتبارات سياسية قاسية ، ففي حين أن معظم الدول تمنح حقوق المواطن عبر التجنيس أو المولد أو الزواج ، فإن الزواج من مواطنة في الدول العربية لا يعني حصول الزوج تلقائياً على حقوق المواطنة ، إذا لم يكن من أهل البلد أو كما هي حال الفلسطينيين في الكويت ولبنان ومصر وسورية ودول عربية أخرى ، فإن يولد المرء في بلد عربي لا يعني حصوله على المواطنة أو على إقامة مطولة بغرض العمل .

إذ أتاح للاجئين الفلسطينيين في الاردن فرص الاندماج في نسيج المجتمع الأردني من خلال منحهم الجنسية الأردنية بعد اتفاق الوحدة بين الضفتين عام

[١٩]- عيسى ابو زهيرة : حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل التسوية الراهنة ، مجلة رؤية ، العدد (١٧) ، مجلة ألـــــدراسات الدولية ، فلسطين ، ٢٠٠٢ ، ص ٦ .

(١٩٥٠) دون أن ينتقص ذلك من حقوقهم المشروعة المتمثلة بحق العودة والتعويض، وبذلك فإن جميع المواطنين سواء الفلسطينيين أو الأردنيين متساوون أمام القانون ، ويتمتعون بجميع الحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور الاردني [٢٠] .

أما في سوريا فقد اختار فلسطينيون الانخراط في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السورية وانضموا إلى حزب البعث وحصلوا على امتيازات في هذا الإطار. وبعد تعرض سوريا الى الانهيار في النظام السياسي تعرض كذلك مخيم اليرموك عام ٢٠١٢ الى الانهيار والذي ادى الى مغادرة المخيم تحت القصف إلى كل بقاع الأرض [٢١].

أما لبنان فقد واجهت قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للإجماع الوطني الواردة في اتفاق الطائف ١٩٨٩، ومقرّرات هيئة الحوار الوطني عام ٢٠٠٦، والمواقف الرسمية الإجماعية اللبنانية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والتي تؤكد العمل على حق العودة وحق الشعب والمجتمع الفلسطيني في إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس[٢٢] .

وفي مصر فقد استقبلتهم الحكومة المصرية داخل مجتمعها ، وانخرطوا داخل المجتمع من خلال الترابط المجتمعي إذ تزوجت الفلسطينيات

---

[٢٠]- حسن يحيى عادل وعبد المجيد الشناق : اللجوء ألفلسطيني عام ١٩٤٨م وموقف الدولة الأردنية منه، مجلة ألدراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد / ١ ، ألمجلد (٤٦) ، عمادة البحث العلمي – الجامعة الاردنية ، الاردن، ٢٠١٩ ، ص ١٧٥ .

[٢١]- سمير الزين : تدمير الوجود الفلسطيني في سورية ، مقال منشور في جريدة العربي الجديد ، في ١١ تشرين الثاني ٢٠١٥ .

٤- مؤسسة الدراسات الفلسطينية : رؤية لبنانية موحدة لقضايا اللجوء الفلسطيني في لبنان " مجموعة العمل حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لُبنان كانون ألثاني ٢٠١٧ ، بحث منشور من على ألموقع الالكتروني :https://oldwebsite.palestine-studies.org/ar/resources/special-focus/

مصـــريين وأنجـــبن مـــنهم ، وعقـــب عـــام ١٩٦٧ ســـافر كثيـــرون إلـــى دول عربيـــة وأجنبيـــة ولم يتبق في مصر إلا ٢٠٠ ألف فلسطيني وفلسطينية ويتمركزون في مـــدن شـــمال ســـيناء وخاصـــة العـــريش ورفـــح والإســـكندرية وبورســـعيد والزيتون وحلميه الزيتون والقـــاهرة الكبـــرى والأريـــاف ونـــواحي الصـــعيد [٢٣] .

وفي العراق أضحى اللاجئون الفلسطينيون هدفاً للعنف عقب سقوط النظام السياسي العراقي عام ٢٠٠٣، إذ أدت إلى فرار المئات إلى الأردن ودخولهم إلى مخيم الروىشد المعزول القاحل الذي ىقع على مسافة ٨٥ كم داخل الحدود الأردنية ، بعد ان رفضت البلدان المجاورة كالكوىت والسعودىة وسورىا استقبالهم ، ولا تسمح سياسة إسرائيل عموماً بعودتهم إلى أراضيها أو إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة [٢٤].

يتبين إن مواقف الدول العربية جاء وفقاً لما تسعى إليه الدولة الفلسطينية وهي أن اللجوء مؤقت وليس ثابت في هذه الدول ، ومعارضة السياسة الاسرائيلية من جانب اخر ، وهي تسعى الى حلّ قضيتهم وفقاً لتعاون الدول العربية مع المنظمات الدولية والاقليمية وإرجاع الفلسطينيين الى بلادهم دولة فلسطين .

المبحث الثاني: السياسة الاسرائيلية في ظل مسارات التسوية بعد العام ١٩٤٨

منذ ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين ، تعرضت " سياسة إسرائيل " إلى ضغوطات عربية ودولية من آجل السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى

---

[٢٣]– مركز هردو : قضية اللاجئين " أزمة وحلول مقترحة " ، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، مصر (القاهرة) ، ٢٠١٥ ، ص ص ١٦ – ١٧ .

[24] - Human Rights Watch : There is no wscape from the dangerous situation of the Palestinians ,Research published on the website of the Commission for Human Rights.
. https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/iraq0706arweb.pdf

بلادهم ، وبما إن التفاوض العربي مع " سياسة إسرائيل " كان في عامي ١٩٤٨-١٩٤٩ يدخل في المحرمات السياسية ، فقد ترك المجال واسعاً أمام الأمم المتحدة للتحرك باتجاه تسوية مشكلة اللاجئين ، وضمن هذا السياق تعرضت " إسرائيل " لضغوط من الأمم المتحدة، إذ دعت الى تسوية القضية الفلسطينية من خلال المفاوضات المشتركة بين العرب وإسرائيل . وضمن هذا السياق يمكن تتبع مسارات التسوية ما بعد العام ١٩٤٨ .

المطلب الاول :- اللاجئون الفلسطينيون في ظل مسارات التسوية .

مرت مشاريع التسوية [□] والمفاوضات العربية- الاسرائيلية بخطوات عديدة صبت كلها في صالح الأهداف السياسة الاسرائيلية بسبب تواصل التنازلات العربية والتمسك الاسرائيلي بمطالبه وأطماعه ، مستغلا الدعم الخارجي له من القوى الكبرى في العالم ، وكذلك لجوء المفاوض الإسرائيلي في مفاوضاته واتفاقياته مع الفلسطينيين والدول العربية إلى سياسة منهجية تتلخص في عدم إغلاق الملفات نهائياً مع أي من الدول المعنية ، وإبقاء الباب مفتوحاً على مختلف الاحتمالات مستقبلاً ، مما يثير الريبة من نواياه المستقبلية . ويمكن تتبع مسارات التسوية لقضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال الآتي :

أولاً :- مشاريع التسوية السلمية (١٩٤٨-٢٠٠٠) .

خلال هذه المرحلة كان أساس التعامل مع القضية الفلسطينية إنسانياً وذلك بالتركيز على مسالة المهجرين الفلسطينيين، وقد شهدت المدة ما بين ١٩٤٨-

□- التسوية في علم القانون تعني " حل ألمنازعات الدولية دون اللجوء إلى القوة " . أما في العلوم السياسية فهي " لجوء أطراف الصراع إلى التفاوض الذي يتطلب المرونة وتقديم التنازلات من قبل الطرفين المتخاصمين وصولا إلى حالة عدم التعارض بين أهداف كل منهما " . للمزيد ينظر : كريم السيد كنبار و محمد السوداني : الصراع ألعربي الإسرائيلي من التسوية المرحلية إلى التسوية النهائية (اسراطين) ، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس ، ط١، ٢٠٠٦ ، ص ص ٢٠ – ٢١ .

٢٠٠٠ طرح العديد من مشاريع التسوية التي اهتمت بمسألة اللاجئون الفلسطينيون ابرزها [٢٥] :

١- إصدار القرار (١٩٤)[□□] وتم التأكيد عليه عدة مرات في تلك الفترة مثلما سبقت الإشارة إليه.

٢- ضم الأردن للضفة الغربية رسميا إليه في ١١ نيسان ١٩٥٠ .

٣- وضع مصر لقطاع غزة تحت إدارتها .

٤- إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم (الانروا) .

٥- مشروع نرويجي في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢، دعا إلى وقف الأعمال العدوانية وإجراء مفاوضات مباشرة.

٦- مشروع أمريكي معروف بمشروع جاما ١٩٥٥ – ١٩٥٦ [٢٦] ، حصل روزفلت على موافقة كل من "جَمـــال عبـــد الناصر " و " بن كوريون " على عقد لقاء سري إذ أصر عبد الناصر ضمن شروطه على ضرورة الموافقة المبدئية للكيان الصهيوني على عودة الفلسطينيين، ففشل المشروع بسبب رفض الطرف الصهيوني[٢٧] .

---

[٢٥]- نادية شكيل : حق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الامم المتحدة ، رسالة ماجستير (منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة منتوري (قســنطينة) ، الجزائر ، ٢٠١٢ ، ص ٩١ .

[□□]- يُعد هذا القرار مرجعية قانونية للاجئين للمطالبة بحقوقهم، ولقد صدر هذا القرار نتيجة لجهود وسيط الأمم المتحدة آنذاك الكونت برنادوت، إذ أصدر قراراً كان من بين ما ذكر منه "أنه يبدي اقتناعه بأنه قد يقتضي تأكيد حق هؤلاء اللاجئين في العودة إلى منازلهم وبأقرب وقت ممكن . ينظر : موقع الامم المتحدة لشؤون اللاجئين : مصدر سابق .

[٢٦]- لىلى القاضي : تقرير حول " مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي–الإسرائيلي ١٩٤٨–١٩٧٢ ، مجلة الشؤون الفلســـطينية" ،العدد(٢٢) ، بيروت–لبنان ، حزيران ١٩٧٣ ، ص ٨٤ .

[٢٧]- مهدي عبد الهادي : المسألة ألفلســطينية ومشاريع(الحلول ألسياسية ١٩٣٤– ١٩٧٤)، المكتبة ألعــصرية ،بيروت–لبنان ، صىدا ، ط٤، ١٩٩٢ ، ص ٢٠٤ .

٧- مشروعين أمريكيين في عام ١٩٥٥ وهما "مشروع جونستون " ، و"مشروع دالاس" كان هدفه إنهاء مشكلة اللاجئين بعودتهم إلى وطنهم، وبتوطين الباقي الذين لم يتمكنوا من ذلك في المناطق العربية التي يقيمون فيها.

٨- مشروع الحبيب بورقيبة الرئيس التونسي في ٢١ نيسان ١٩٦٥ ، وتضمن إعادة "إسرائيل" ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة فلسطينية، والصلح بين العرب و"إسرائيل " ، وقد رفض الكيان الاسرائيلي التنازل عن أي جزء من الأرض فيما استهجن العرب المشروع ككل .

٩- مشروع الرئيس الامريكي جونسون عام ١٩٦٧ في تسوية شاملة للصراع يتمثل بخمس مبادئ أساسية لتسوية الصراع : " ضرورة احترام حق كل دولة في المنطقة في الوجود – العدالة للاجئين – احترام حرية المرور والملاحة في الأنهر الدولية لكل الدول – الحد من سباق التسلح في المنطقة – احترام الاستقلال السياسي والسلامة الاقليمية لدول المنطقة " [٢٨] .

١٠- عقد اتفاقيات كامب ديفيد بين دولة مصر وإســـــرائيل سنة ١٩٧٨ إذ انطلقت مفاوضات مصرية–إسرائيلية مباشرة وعلنية بعد زيارة ألرئيس المصري آنذاك (أنور السادات) المفاجئة إلى الكيان الاسرائيلي في (١٩تشرين ألثاني ١٩٧٧)، أي ألقى خطابا في الكنيست ودعا إلى تسوية سلمية ، إذ افرز كل ذلك التوقيع على اتفاقيات "كامب ديفيد" في أمريكا في ١٧ ايلول ١٩٧٨ بين الطرفين برعاية الرئيس الأمريكي " جيمي كارتر" ، وقد دخلت حيز التنفيذ في ٢٦ اذار ١٩٧٩ ،إذ شملت وثيقتين: أولاهما تناولت أسس علاقة الحكومة الاسرائيلية بالبلدان العربية ومستقبل الضفة ألغربية وقطاع غزة ، فيما حددت

[28] -" ADdress by President JOHNSON before the Department of STATE Foreign Policy Conference for Educators , June 19 , 1967 , " in UNITED STATES Policy in the Near EAST Crisis (Washington , D . C . : U.S. Government Printing Office , 1969) , p p 6 -8 .

ثانيهما أسس معاهدة السلام بين مصر والكيان. و كان من نتائج تلك الاتفاقية أن استرجعت مصر ارض سيناء ، إضافة إلى إقامة علاقة سلام دائم وتطبيع مع الكيان ، فيما يتعلق بالشعب العربي ألفلسطيني دعا الطرفان إلى مشاركة نواب الشعب الفلسطيني في المفاوضات–قيام الحكم الفلسطيني الذاتي في الضفة الغربية و قطاع غزة– تشكيل لجنة من الأردن ومصر وممثلي الضفة والقطاع إلى جانب الكيان الصهيوني للاتفاق على مدى السماح بعودة نازحي سنة ١٩٦٧ إلى كل من الضفة والقطاع " . قوبلت تلك المفاوضات برفض عربي شعبي ورسمي ، إذ اتخذ قرار بقطع العلاقات السياسية مع مصر في مؤتمر القمة العربية في بغداد سنة ١٩٧٩ [٢٩] .

١١- مشروع الرئيس ليونيد بريجينيف في ١٥ ايلول ١٩٨٢ ، ركز فيه على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة مستقلة في الضفة وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية ، كما أكد على ضرورة إنهاء حالة الحرب ، إلا ان هذا المشروع رفض من قبل الحكومة الاسرائيلية .

١٢- مشروع رئيس الحكومة الاسرائيلي شامير للحكم الذاتي في ايار ١٩٨٩، والذي قدمه إلى حكومته التي اعتمدته في ١٤ ايار ١٩٨٩، وبعد أسبوعين وافق عليه الكنيست، وقد دعا إلى انتخابات في الضفة والقطاع (ماعدا القدس الشرقية) لاختيار فلسطينيين باستثناء مُنظمة التحرير الفلسطينية ليتم التفاوض معهم على

[٢٩]–نقلاً عن: نادية شكيل: حق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الامم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٣–٩٤. وللمزيد أكثر عن اتفاقية (كامب ديفيد) عام ١٩٧٨ ينظر: موقع وزارة الخارجية المصرية: معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، القاهرة، ١٩٧٩، ص ص٤٣–٤٧.

إقامة حُكم ذاتي، إذ رفضت منظمة التحرير الفلسطينية المشروع بسبب تجاوزه الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني [٣٠] .

١٣- اتفاق أوسلو في ١٣ ايلول ١٩٩٣،والذي تم التوقيع عليه في واشنطن وهو الاتفاق الأول الذي يتم بموجبه تنفيذ تسوية سلمية ، وكان ابرز ما جاء به : " إقامة منطقة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات "، لكن هذا الاتفاق واجه عدة انتقادات كما شهد مساندة من عدة أطراف " [٣١] .

١٤- اتفاق طابا في ٢٨ ايلول ١٩٩٥ ، لم تتمكن السلطة الفلسطينية من توسيع صلاحياتها تدريجياً مثلما كان متفقا عليه ، لذلك جرت مفاوضات جديدة تم في نهايتها التوصل إلى اتفاق في طابا ألمصرية تم التوقيع عليه في واشنطن، إذ لم يكتب النجاح لهذا الاتفاق .

١٥- اتفاق واي ريفر بلانتيشين في تشرين الاول ١٩٩٨ ، فتم التفاوض من خلال هذه الاتفاقية على : (الانسحاب الصهيوني من ١٣% من ارض الضفة – إطلاق سراح مئات السياسيين الفلسطينيين المعتقلين – السماح بتشغيل مطار غزة و توفير طريق آمن بين الضفة والقطاع) [٣٢] .

١٦- اتفاقية شرم الشيخ في ٤ ايلول ١٩٩٩ ، كانت السلطة الفلسطينية تطمح من خلالها إلى تسريع تنفيذ اتفاقات أوسلو ، لكن رئيس الوزراء الاسرائيلي جاء بالشروط الآتية : (عَـــد القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل واعتماد حدود ما بعد حرب ١٩٦٧ – عدم إزالة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع

---

[٣٠]- أماني يونس الاطرش : أتفاق اوسلو " السياق التاريخي والتداعيات " ، أكاديمية دراسات اللاجئين ، دبلوم الدراسات الفلسطينية ، فلسطين ، ٢٠١٩ ، ص ص ٢٧ – ٢٨ .

[٣١]- نادية شكيل : حق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الامم المتحدة ، المصدر السابق، ص٩٦ .

[٣٢]- أيسر العيس : أبرز اتفاقيات منظمة التحرير وإسرائيل منذ التسعينيات ، ٢٠٢٠ ، من على الموقع الإلكتروني :https://www.aa.com.tr/ar

غزة – عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين) تم التوقيع على هذه الاتفاقية بتضمنها تعجيل إعادة الانتشار المتفق عليه سابقاً تمديد فترة الحكم الذاتي إلى شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٠ والإفراج عن مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين [٣٣] .

ثانياً :- مشاريع التسوية السلمية (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠) .

أمـــا خلال هذه المـــدة ما بين عامي٢٠٠٠ – ٢٠٢٠ فقد شهدت أيـــضاً طرح العديد من مشاريع التسوية والتي أهتمت بقضية اللاجئين الفلسطينيين والتي كان من أبرزها :

١- مشروع بيل كلينتون للسلام في كانون الاول ٢٠٠٠ والذي تضمن مشروع كلينتون النقاط الاتية [٣٤] :

أ- بناء دولة فلسطينية على نسبة – ٩٦,٩٤ % من الضفة الغربية و ١٠٠ %من قطاع غزة .

ب- على الكيان الصهيوني أن عطي ١ – ٣ %من أراضيه (الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٤٨) إلى الطرف الفلسطيني ، بالإضافة إلى معبر دائم آمن بين الضفة والقطاع .

ت- بالنسبة للقدس المبدأ العام اعتبار المناطق الآهلة بالسكان العرب هي مناطق فلسطينية والآهلة باليهود هي مناطق تابعة للكيان الصهيوني

ث- رقابة فلسطينية على الحرم القدسي مع احترام المعتقدات اليهودية .

---

[٣٣]-مـــحسن محمد صالح : فلسطين "سلسلة دراسات منـــهجية في القضية الفلسطينية" ،كوالالمبور،ط١، ٢٠٠٢،ص ص٢٥٧- ٢٧٤ .

[٣٤]- نادية شكيل : حق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الامم المتحدة ، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨ . ينظر كذلك: محمد خالد الازعر : الداخل الفلسطيني " الخطابات – السلوك – المحددات " السلطة الفلسطينية وانهيار عمـــلية التسوية ، في كتاب : مجموعة مؤلفين : ماذا بعد انهيار عملية التسوية ألســـلمية ، مـــركز دراســـات الوحدة العـــربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤ ، ص ص٨٧ -٩٢ .

ج- بالنـــــــسبة لتطبيق حق العودة ، المبدأ الأساسي أن الدولة الفلسطينية هي الموقع الرئيسي للفلسطينيين الذين يقررون العودة إلى المنطقة دون استبعاد أن يستقبل الكيان الصهيوني بعضهم.

ح- تشكيل لجنة دولية لضمان متابعة ما يتعلق بالتعويضات والإقامة .

فخلال المفاوضات ، وافق الطرف الإسرائيلي على المشروع فيما رفضه الطرف الفلسطيني كونه لا يسمح لملايين المهجرين الفلسطينيين بالعودة إلى الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨ ،كما أنه لا يحدد بوضوح حدود الدولة الفلسطينية المقترحة ، وبذلك انتهت المفاوضات دون التوصل إلى أي اتفاق [٣٥] .

٢- مبادرة الامير عبد الله في شباط ٢٠٠٢ والتي أكدتها السعودية رسمياً، وهي ترتكز أساسا على فكرة الانسحاب الصهيوني الكامل من الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧ وقيام الدولة الفلسطينية عليها مقابل السلام الكامل والاعتراف والتطبيع العربي الشامل مع الكيان الصهيوني .إذ لقيت المبادرة ترحيبا أمريكيا وأوروبيا مبدئيا كما لقيت ترحيبا من الأمين العام للأمم المتحدة ، ومن عدد من الأطراف العربية ، لكن حدثت تساؤلات حول موقف المبادرة من حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم، وقد أكد الأمير عبد الله على عدم التنازل عن هذا الحق ، كما انه طرح مبادرته في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في لبنان في ٢٧ -٢٨ اذار ٢٠٠٢، وقد تبنى المؤتمر المبادرة إلا أن غياب رؤساء دول عربية عديدة إضافة إلى "ياسر عرفات" الذي كان محاصرا أضعفها ولم يمكنها من التطبيق [٣٦].

---

[٣٥]- للمزيد حول المفاوضات ينظر: بلال الحسن : الخداع الاسرائيلي " رؤية فلسطينية لمفاوضات كامب ديفيد وتوابعها"، المـــــؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان- بيروت، ط ١ ،٢٠٠٣ ، ص ص٦٦ – ٩٦ .

[٣٦]- لتتبع أكثر عن دور النظم العربية في المحادثات الخاصة بالتسوية ينظر : عوني فرسخ : الاستجابات العربية الرسمية والفكرية بين متطلبات مساندة المقاومة والمخاوف من الحرب – خصائص وسمات مواقف

٣- مشروع خارطة الطريق الأمريكي في ٣٠ نيسان ٢٠٠٣، بهدف الوصول إلى حل الدولتين قصد إتمام تسوية نهائية بحلول العام ٢٠٠٥، وذلك باتباع الخطوات التالية المرحلة الأولى: إنهاء " الإرهاب "و" العنف" إذ يكون على القيادة الفلسطينية إصدار بيان يؤكد حق الكيان الصهيوني في الوجود بسلام في المقابل على القيادة الصهيونية إصدار بيان واضح تؤكد فيه التزامها برؤية الدولتين . المرحلة الثانية : كمرحلة انتقالية بين فترتي تموز ٢٠٠٣ وكانون الاول ٢٠٠٣ يتم العمل فيها على توفير ظروف إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة . المرحلة الثالثة : يتم العمل فيها على تعزيز الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية الصهيونية التي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق الوضع الدائم في العام ٢٠٠٥ [٣٧] .

٤- قمتي "العقبة" في الاردن ، و" شرم الشيخ" في عام ٢٠٠٣ ، والتي تمت بين الرئيس مبارك وجورج بوش(الاب) ورئيس الحكومة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الحكومة الصهيونية " ارييل شارون ،" في ختام القمة اصدر الجانب العربي بياناً تم التعهد فيه بمكافحة "الإرهاب " ودعم خارطة الطريق ، لكنهم رفضوا تقديم ورقة التطبيع مع الكيان الصهيوني ، كما اصدر الرئيس الأمريكي في الختام بياناً أكد فيه التزامه بقيام دولة فلسطينية ، وأن الكيان يتحمل مسؤولية وجود أراضي متواصلة .

النظم العربية، في كتاب: مجموعة مؤلفين، ماذا بعد انهيار عملية التسوية ألسلمية، المصدر السابق، ص ص ١٥٧-١٦٥ .

2- Jimmy Carter : Palestine: peace not apartheid, large print edition (Simon and Schuster), new York, 2006,p-p 315-324 .

٥- مؤتمر انابوليس في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧ [٣٨] ، والذي عقده الرئيس "جورج بوش " للبدء بالمفاوضات الفلسطينية –الاسرائيلية بمشاركة "محمود عباس" و"ايهود اولمرت" ، كان يحاول من خلاله إلى إجراء مفاوضات ثنائية متواصلة بينهما تهدف لإقامة الدولة الفلسطينية ، لكنه قوبل برفض شعبي في فلسطين للمؤتمر كان في شكل مظاهرات دعت إليها بعض الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية مثل حزب التحرير ، وحماس والجهاد الإسلامي .

ترددت منذ مطلع العام ٢٠١٠ عبارة العودة إلى المفاوضات المباشرة في أوساط الفلسطينيين والاسرائيليين والأطراف الأخرى ذات الصلة ، إذ أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على استئناف المفاوضات المباشرة وذلك بالاتفاق مع طرفي النزاع، إذ افتتحت المفاوضات الفلسطينية –الاسرائيلية المباشرة في ألعاصمة الأمريـــــكية واشنطن يوم ٢ ايلول ٢٠١٠ ، إذ دعا خلالها رئيس الوزراء الصهيوني "بنيامين نتانياهو" رئيس فلسطين "محمود عباس" الى الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية في المقابل طالب الرئيس الفلسطيني "محمود عباس "بوقف كامل للاستيطان اليهودي ورفع الحصار المفروض على غزة[٣٩]. وانتهت الحوارات المباشرة بين الطرفيين دون التوصل الى أتفاق بسبب إصرار الجانب الاسرائيلي على موضوع الاستيطان .

وقامت أمريـــــــكا في ٢٨كانون الثاني ٢٠٢٠ ومن خلال إدارة الرئيس السابق " دونالد ترامب" بتقديم خطة جديدة للتفاوض بين الفلسطينيين

---

[٣٨]- للمزيد حول المؤتمر ينظر : عبد الباري عطوان : أنابولس ناجح .. وهذه اسبابنا ، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي للديمقراطية ، مقالات ، ٢٠٠٧ ، من على الموقع الالكتروني :
http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=8284&CategoryId=2

[39] - Iman Erekat: Direct negotiations, "American optimism and Palestinian-Israeli secrecy", BBC website - Ramallah, September 16, 2010, from the website:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/09/100916_peaceefforts

والاسرائيليين سميت (بـــصفة القرن) وتعد العنوان العريض لسياسة ترامب تجاه القضية الفلسطينية ، ويعد (جاريد كوشنير)هو الوجه البارز للفريق المدبر والمخطط لهذه الصفقة[٤٠]. وتقوم خطة ترامب كما اعلنها في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠ والتي تتضمن: (إن رؤيتي تقدم فرصة رابحة للجانبين بحل واقعي بدولتين، وإقامة دولة فلسطينية ترفض ما يوصف أمريكياً وإسرائيلياً بـــ"الارهاب" بشكل صريح وجعل القدس عاصمة لا تتجزأ لإسرائيل، أما بالنسبة لعاصمة الدولة الفلسطينية)، وأكد: (يمكن أن تكون هناك عاصمة في القدس الشرقية) .أما بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين نص اعلام الخطة/الصفقة على انه لن يكون هنالك أي حق بالعودة أو دخول أي لاجئ فلسطيني في الدولة الإسرائيلية [٤١] .

نجد في كل مشاريع التسوية المذكورة، إنَّ طرفي النزاع والأطراف الأخرى التي شاركت في ذلك المسار قد تجاوزوا مناقشة موضوع المسؤولية عن سبب نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وهم بذلك يكونون قد تبنوا الرؤية التي أوصى بها بعض القانونيين والسياسيين، والتي تدعو إلى تجنب التعرض إلى موضوع المسؤولية كونه لن يفيد في شيء بل سيضر القضية ومسار التسوية كافة ، كما أن اختلاف الطرفين حول هذه المسالة – حسبهم – لن يمنح أي فرصة للتقدم نحو حل دائم، إذ أن الطرف الإسرائيلي ينكر تماماً أي قدر من المسؤولية بينما يرى الفلسطينيون الراديكاليون أن قضية اللاجئين نجمت عن تصميم مسبق على إحداث طرد جماعي للفلسطينيين [٤٢] .

---

[٤٠]– بوابة اللاجئين الفلسطينيين: الموقف الامريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين ، أوراق بحثية ، ٢٠٢٠، من على الموقع الإلكتروني: https://refugeesps.net/post/14473/

[٤١]– المصدر نفسه .

[٤٢]– نادية شُكيل: حَق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الامم المتـــحدة، مصدر ســـبق ذكره، ص ١٠٢ .

يتبين مما سبق إنَّ مواقف السياسة الاسرائيلية من قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال جميع مفاوضات التسوية ما بعد العام ١٩٤٨ ولحد العام ٢٠٢٠ بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني وبخاصة ما يتعلق بحق العودة بقيت "السياسة الاسرائيلية" ثابتة على رفض حق اللاجئين في العودة إلى الأراضي الفلسطينية سواء الحق المبدئي أو الحق العملي ، ورغم ذلك فإن الحكومات الإسرائيلية تبدي استعداداً لإدخال بعض اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل ضمن معايير لم شمل العائلات ودون أي التزام بحق العودة لهؤلاء اللاجئين .

المطلب الثاني:-الهيئات الدولية وحق العودة للاجئين الفلسطينيين

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين ومشكلة عودتهم لبلادهم قد بينتها " سياسة إسرائيل " حينما وقفت حائلاً أمام تنفيذ قرارات الامم المتحدة والقوانين الدولية الاخرى ، إذ عجز الأمم المتحدة على إلزام (إسرائيل) بقبول عودتهم ، بعد أن كفلتها جميع المواثيق والقرارات الدولية ، فضلاً على الهيئات الدولية ذات العلاقة بقضية اللاجئين [٤٣] . ومن هنا أدركت دول العالم التي وَقعّت على التقسيم إنّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بدأت تتفاقم فهم بحاجة إلى خدمات على الصعيد الإنساني ، ولا يمكن أن يتركوا دون طرف يقدم لهم المساعدة سيما أن

[٤٣]-من المواثيق الدولية التي تدعم حق العودة : (الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ ، الاعلان الأمريكي لحقوق الفرد ١٩٤٨ ، معاهدة جنيف الرابعة ١٩٤٩ ، المعاهدة الاوربية لحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية ١٩٥٠، معاهدة إزالة جميع أشكال التميز العنصري ١٩٦٥، المعاهدة ألدولية للحقوق ألمدنية والسياسية ١٩٦٦، والمعاهدة ألدولية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ١٩٧٦). والهيئات ألدولية التي لها علاقة بقضية اللاجئين: (محكمة العدل الدولية ، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، المحكمة الدولية لجرائم الحرب ، لجنة مناهضة التعذيب ، مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين ، لجنة حقوق الطفل، المحكمة الأوربية لحقوق الانسان، لجنة إزالة جميع أشكال ألتميز العُنصري، لجنة حقوق الانسان) للمزيد يُنظر : رجا ديب : اللاجئون الفلسطينيون والقانون الدولي ، نشرة عائدون، الورقة (٦)،تشرين الأول، إتلاف حق العودة الفلسطيني(مجموعة عائدون-سورية)، ٢٠٠٢، ص١١ .

الدول المضيفة غير قادرة على ذلك ، وأن استمرار الوضع الإنساني المتعثر والسيئ سيؤدي إلى اضطرابات في هذه الدول، ولن تسير باتجاه صالح الدول الأوروبية وإسرائيل والولايات المتحدة، مما حدا بدول العالم إلى التوجه بتأسيس وكالة "غـــوث" لتشغيل اللاجئين من قبل الامم المتحدة للتخفيف من حدة مشاكلهم الاقتصادية وتخفيف من وضعهم السيء ، لذا جاء القرار الخاص رقم (٣٠٢) في كانون الثاني عام ١٩٤٩ بتأسيس هذه الوكالة لبدء عملها في مساعدة اللاجئين [٤٤] ، إذ حلت محل وكالة خاصة سابقة هي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين التي كانت قد أسست في تشرين الثاني ١٩٤٨ وفق قرار الجمعيات العامة ١٩٤ [٤٥] . وبهذا لجأت هيئـــة الأمم المتحدة إلى علاج النواحي السياسية لقضية اللاجئين عن طريق إيجاد الإستقرار الاقتصادي أي علاج مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من الجانب الاقتصادي [٤٦] . وبدأت الوكالة نشاطاتها في أول أيار عام١٩٥٠ [٤٧] . وتحصل الوكالة على الأموال اللازمة

[٤٤]- فاتن محمد بدر الزماعرة : السياسة الامريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٨ – ٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير–"منشورة"، معهد ألـــدراسات الاقـــليمية ،جامعة القـــدس ، فلسطين ، ٢٠١١ ، ص٥٥ .

[٤٥]- أول هيئة أنشأتها الأمم المتحدة لتعني بشؤون اللاجئين كانت هيئة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة United Nation Relief for Palestine Refugees وحل محلها في أواخر عام ١٩٥٠ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين UNRWA . United Nation Relief and works Agency . للتفصيل ينظر : روز ماري : الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة ، تقديم إبراهيم أبو لغد ، ترجمة خالد عايد ، مـــؤسسة الابـــــحاث العربية ،بيروت ، ط١، ١٩٨٠، هامش رقم (١٢) ، ص ١٧٣ .

[46] - Clyde Eagleton al waldo Chambal : Annual Review of the U.N. Affairs ,New York , 1951 , p : 31 .

[٤٧]- هنري كتن : فلسطين في ضوء الحق والعدل ، ترجمة وديع فلسطين ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٠، ص ٨٠ .

لها من التبرعات، ويرأس الوكالة مدير عام تعاونه لجنة استشارية تتألف من ممثلين لحكومات بلجيكا وفرنسا والأردن ولبنان وتركيا ومصر وأمريكا " [٤٨] .

أما بالنسبة لنظرة المفوضية لشؤون اللاجئين الفلسطينيين فقد اختلف تعريفها عن تعريف مؤتمر ميثاق الامم المتحدة لعام ١٩٥١، والذي ينص على: "أي شخص كانت إقامته العادية في فلسطين وذلك لفترة سنتين قبل النزاع في سنة ١٩٤٨ والذي فقد من جراء هذا النزاع داره ومورد رزقه". إذ تم استثنائهم قانونياً في الفقرتين (أ – د) [□] من قانونها الخاص بالأونروا ، إذ تعد "الأونروا" الفئات الآتية هم الذين يحصلون على خدماتها فقد، وهم (ذرية "أبناء وأحفاد" لاجئي فلسطين "الآباء" المولودين بعد١٤ أيار ١٩٤٨ وغير اللاجئين المحرومين وذرياتهم الذين فقدوا مصدر رزقهم نتيجة صراع ١٩٤٧– ١٩٤٨ وفقراء القدس في الضفة الغربية وفي قطاع غزة)، وتنظر الوكالة لكل من غادر فلسطين حتى ١٩٥ أنه لاجئ ، أما بعد ذلك فلا[٤٩].

وتضطلع مهمة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بواجب حماية اللاجئين الفلسطينيين وتعمل على[٥٠]:

١– تعزيز ودعم قرارات وأحكام المعاهدات الدولية والتصديق عليها بغية حماية اللاجئين والإشراف على تطبيقها واقتراح تطوير وتحسين آلية تطبيقها.

---

[٤٨]– عادل حامد الجادر وعزيز عبد ألمهدي ردام: فلسطين والغزو الصهيوني، وزارة التعليم ألعالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٨٤ ، ص ٢٠٢ .

□ – تنص الفقرة (أ–د) من هذا الميثاق على ما يلي: (عدم جواز تطبيق هذا الميثاق على الأشخاص الذين يتلقون في الوقت الحاضر حماية ومعونة من أجهزة ووكالات الأمم المتحدة عبر المفوضية العليا للاجئين). ينظر: عيسى ابو زهيرة: حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل التسوية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص ١.

[٤٩]– المصدر نفسه ، ص ١ .

[٥٠]– سوزان أكرم : "إعادة قراءة حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتفسيرها وفقاً للقانون الدولي"، أوراق عمل يقدمها بديل ، رقم ١، آذار ٢٠٠٠ ، ص ص ٥ – ١٤.

٢- مساعدة ودعم الجهود الحكومية والخاصة المبذولة من أجل تنفيذ العودة الطوعية وتأهيل اللاجئين في ديارهم أو استيعابهم ضمن مجتمعات وطنية جديدة.

٣- تعزيز الاعتراف باللاجئين وعدم استثناء أولئك الذين يفتقرون إلى وضعية تحرمهم من الاعتراف بهم كلاجئين.

٤- السعي للحصول على تصريح لنقل ممتلكات اللاجئين الضرورية في حال توطينهم في مكان آخر.

وتقوم وكالة الغوث بتأمين الخدمات الأساسية لما يقارب ٣.٥ مليون لاجئ فلسطيني "المسجلين رسمياً في الأونروا"، وهي تستخدم حوالي (٢٢٠٠٠) شخص، وتتولى تشغيل ودعم (٩٠٠) مركز، وتواصل الوكالة من خلال برامجها العادية تقديم الخدمات الاجتماعية كالرعاية الصحية والتعليم، كما تنفذ الوكالة مجموعة منوعة من مشاريع الهياكل الأساسية وغيرها من الأنشطة في إطار "برنامج إقرار السلام"، كما أنها تدير برنامجاً "ناجحاً" لتوليد الدخل يعني بمنح القروض لمشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة[٥١]. وتشترك (الأونروا) مع ألجنة الخاصة بالتوفيق الدولية التابعة للأمم المتحدة وفقاً للقرار (١٩٤) والتي تعد من أهم واجباتها تنفيذ القرار الخاص بعودة اللاجئين، وكانت أول

[٥١]- عيسى ابو زهيرة : مصدر سبق ذكره ، ص ٢١.

بعثة تم تكليفها من قبل لجنة التوفيق الدولية هي بعثة (غوردون كلابClapp)[□] في ٢٣ آيار ١٩٤٩ [٥٢] .

ومن الملاحظ أن مجموع الخدمات التي قدمتها الوكالة لم تكن تفي بالحاجات الأساسية لهم مما جعلهم يعيشون في ظروف مؤلمة يندى لها جبين الإنسانية ، إذ اقتصرت نشاطات (الأونروا) كما حددها تفويض الجمعية العامة على أهداف إنسانية تتمثل في إغاثة اللاجئين في مجال توفير الغذاء والمأوى والتعليم والخدمات الصحية وانسجاما مع التعريف المعطى للقضية الفلسطينية ، وبخلاف مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين (UNHCR) فإن الأونروا ليست مفوضة بالسعي من آجل دمج أو إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في أي بلد آخر ، وعلاوة على ذلك فإن الأونروا لم تعط لا سلطات سيادية ولا بوليسية محلية يكون من شأنها ضمان سلامة حقوق اللاجئين ... إذ تركت هذه المسؤوليات للبلدان المضيفة" ، وعندما فتحت الحكومات العربية المضيفة حدودها أمام اللاجئين الفلسطينيين افترضت أن إقامتهم ستكون مؤقتة ، ولم تكن هذه الحكومات مستعدة لتحمل الكلفة الاقتصادية التي تقتضيها أعالتهم [٥٣] .

فلقد كانت الدول التي أسهمت بأكبر قسط من التبرعات للأونروا " وهي الدول نفسها التي دعمت إسرائيل تريد منذ البداية أن تستغل هذه التبرعات

□– وهي بعثة للمسح والاستكشاف ، عملت برئاسة الخبير الأمريكي (غوردن كلاب) رئيس هيئة تنمية وادي التنسي في أمريكا إذ كلفت هذه اللجنة بدراسة الوضع الاقتصادي الذي خلفته الحرب في الشرق الأدنى ، ورفع التوصيات فيما تراه من وسائل لإعادة دمج اللاجئين في حياة المنطقة الاقتصادية ، وتهيئة شروط لإحلال السلام الدائم. للتفصيل ينظر : عادل حامد الجادر وعزيز عبد المهدي ردام : مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣ .

[٥٢]– محمد جابر: حقوق اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي ، بحث منشور في ألمركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨، من على الموقع الالكتروني : https://democraticac.de/?p=54966

[٥٣]– أسعد غازي أسعد : الموقف الدولي من قضية اللاجئين الفلسطينيين ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨ ، ص١٢٥ .

لإنهاء"المشكلة الفلسطينية فتقرير بعثة (غوردون كلاب) الذي شكل الأساس لبرنامج عمل الأونروا تضمن اقتراحين رئيسين هما : (نقل عبء إعالة اللاجئين إلى الحكومات المضيفة بأقصى سرعة ممكنة- واستعمال أموال الأونروا بصورة رئيسية في دمج اللاجئين الفلسطينيين في اقتصاديات الدول المضيفة)، وهكذا نشأ نزاع مثلث الجوانب : بين الأونروا والحكومات المضيفة حول قضية مسؤولية إعالة اللاجئين ، وبين الأونروا واللاجئين الفلسطينيين حول قضية (إعادة التوطين)، وقد نجحت الحكومات العربية في الانتصار لوجهة نظرها القائلة بأن اللاجئين هم مسؤولية دولية، وليس عربية[٥٤]. إن كسب الحكومات العربية للقضية من الناحية الحقوقية لم يمكن هذه الحكومات من ممارسة الضغط على الأونروا لكي تحسن مستوى الخدمات التي تقدمها للاجئين، أو حتى تحافظ على هذا المستوى ، إذ أنَّ الوكالة تعتمد في ميزانيتها على التبرعات الطوعية التي تقدمها الدول الأعضاء فيها ، فإن دخلها لم يزد بما يتناسب وتزايد عدد اللاجئين الفلسطينيين .

أما فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين ونزاعهم مع الأونروا حول قضية (إعادة التوطين) فإن واحداً من النضالات الأولى التي عَبَروا فيها عن استمرار وجودهم كشعب تمثل في مقاومتهم لإعادة توطينهم بصورة دائمة خارج فلسطين، واضطرت الأونروا إلى إغفال مشاريعها التي أصبحت تعرف فيما بعد بمشاريع التوطين، وركزت جهودها بدلاً من ذلك على الإغاثة والتعليم والصحة[٥٥].

---

[٥٤]- روز ماري صايغ : مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٣ .

[٥٥] - المـــــــصدر نفسه، ص ص١٣٤ – ١٣٥ .

وقد تعرضت وكالة الغوث الدولية " أنروا " الى أزمة حادة من ناحية التمويل ، وهي ذات بعد سياسي وخصوصاً بعد اتفاق أوسلو ١٩٩٣ حتى وصلت إلى مراحل الضعف في التمويل ، كل ذلك دفع هذه المنظمة إلى انتهاج سياسة جديدة تقوم على أساس تقليص النفقات وإتباع إجراءات التقشف التي طالت معظم برامج ،الوكالة والخدمات الأساسية فضلاً على البدء بما يسمى بالإصلاح الهيكلي الذي أبقى على المشكلات المتفاقمة لأوضاع اللاجئين فضلاً على العاملين فيها دون حلول ، إنَّ العجز المالي للأونروا ذو أبعاد سياسية " إذ أنهم يريدون للأونروا وللاجئين الفلسطينيين أن يبقوا تحت السيطرة الامريكية [٥٦]. إنَّ تقليص موازنة الأونروا ليس أمراً بريئاً تماماً فافتعال الأزمة بات واضحاً للعيان ومخطط " تصفية الأونروا" على نحو تدريجي لا يعكس " رغبة إسرائيلية"، بل يتقاطع أيضاً مع مواقف بعض الدول التي تتأثر بـــ (الموقف الإسرائيلي) من خلال حل قضية اللاجئين بعيداً عن الدولة العبرية وعلى حساب الدول العربية من خلال العمل على توطين اللاجئين واستبدال حق العودة بالتعويض[٥٧].

وعليه فإن الأزمة المالية تهدد الوجود الفعلي للوكالة، وهذه الأزمة توجب على الدول المتبرعة أن تعيد النظر في سياستها التي تؤدي ببعضهم إلى تقليص المساهمة أو إيقافها كلياً، وهذا ينعكس على الواردات الفعلية الأونروا عبر تأخير

[٥٦] – المصدر نفسه ،ص ١٢٧ .

[٥٧]– وكالة الغوث الدولية (الأنروا) : الأزمة المالية والبعد السياسي، دائرة شؤون اللاجئين، مـــنظمة التحرير ألفلســـطينيّة ، كانون الثاني ، ٢٠٠٠ ص ١٢ .

توريد التبرعات شهراً أو سنة أو أكثر . وبهذا فإن مستقبل وكالة الغوث وآفاق دورها يكمن من خلال ثلاث اتجاهات لمستقبل هذه الوكالة [٥٨] :

١- الاتجاه الداعي لإنهاء الوكالة ارتبطاً بالحلول والتسويات الجاري تنفيذها في المنطقة وليس ارتباط بتطبيق تنفيذ قرار ١٩٤، وهذا الاتجاه يريد إنهاء الوكالة بإحدى طريقين: ربطها بالسلطة الوطنية على طريق تحويل صلاحياتها بالتدرج لهذه السلطة ومن ثم إنهاءها إنهاءً كاملاً، وهذا هو الموقف الأوروبي كما برز في اجتماع الدول المانحة في عمان ١٩٩٥، الثاني هو تحويلها بشكل متدرج إلى وكالة تطوير تنسق مع السلطة الفلسطينية ولكن لا تخضع لمسؤوليتها وهذا هو الموقف الأمريكي في نفس اجتماع عمان المذكور.

٢- الاتجاه ألداعي إلى استمرار عمل الوكالة إلى حين قيام الدولة الفلسطينية نتيجة لمفاوضات المرحلة النهائية، وحينئذ يمكن إنهاء الوكالة وتحويل مسؤوليتها عن اللاجئين إلى السلطة الفلسطينية " تردد هذا الطرح على ألسنة بعض الأكاديميين الإسرائيليين مثل عمانوئيل ماركس."

٣- الاتجاه الذي يقر بأنه لا يمكن إنهاء الوكالة طالما لم يتم تحقيق الحقوق المشروعة للاجئين الفلسطينيين ولم يتم تطبيق قرار ١٩٤.

وقد أشار المفوض العام للوكالة " فيليب لازاريني" الى أن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) شهدت وضعاً سيئاً وصعباً في العام المنصرم ٢٠٢٠، ومرد ذلك الى العجز المالي الذي شهدته الوكالة والذي يزيد عن (٩٥) مليون دولار نتيجة توقف دعم المجتمع الدولي منذ بداية العام ٢٠١٨ بقرار من الرئيس الأمريكي المنتهية

---

[٥٨]- وليد سالم: "حق العودة..البدائل ألفلســطينية"، ألمركز ألفلسطيني لَتعميم الديمقراطية وتنمية ألمجتَمع، القدس، ط١، ١٩٩٧ ، ص٩٢ .

ولايته "دونالد ترامب" ، والذي لا يكفي لسد الاحتياجات المطلوبة ، وكذلك أزمة وباء " كورونا –كوفيد ١٩ " التي زادت من معاناة اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عمل الوكالة الخمس والذين يعتبرون الأكثر هشاشة للتعرض لتداعيات الأزمة، وزيادة حجم معاناة الفقراء في صفوفهم، وارتفاع معدلات البطالة [٥٩] .

ووفقاً لما تقدم نجد أن هنالك مؤشرات إيجابية تخص إنهاء أزمة معاناة العجز المالي لوكالة غوث " الأونروا " بعد ان قرر الرئيس الامريكي الجديد " جو بايدن" بدعم سياسي ومالي للأونروا بداية عام ٢٠٢١ ، ودعم الامم المتحدة من قبل (١٦٦) دولة حول العالم بتجديد عملها للأعوام الثلاثة القادمة ، وخصوصاً بعد ان تم إيقاف تمويل دعم الوكالة من قبل " دونالد ترامب " عام ٢٠١٨ بقيمة ٣٥٠ مليون سنوياً ، وكذلك تبعه بإيقاف المساعدات للأنروا من قبل دول الخليج بقيمة ٢٠٠ مليون دولار [٦٠] .

الخاتمة

بختام هذا البحث نخلص الى ان قضية اللاجئين الفلسطينيين قد ظهرت نتيجة حرمان الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة وتشريدهم بقوة أثر حرب عامي ١٩٤٨ و١٩٦٨ خلال الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ومنعهم من العودة إليها .

وقد أخذت هذه القضية جانباً مهماً من المجال الدولي ، والذي عقدت من اجله العديد من التسويات الدولية والاممية منذ العام ١٩٤٨ والى حد صفقة القرن الامريكية ، إلا أنه بالرغم من ذلك لم تستطع الوصول الى نتيجة لحلّ هذه

---

[٥٩]– ليلى خالد الكركي: الأونروا "اتصالات مع الإدارة الأمريكية الجديدة لاستئناف الدعم المالي، جريدة الدستور الاردنية–عمان، كانون الثاني ٢٠٢١، من على الموقع الالكتروني:https://www.addustour.com/articles /

[٦٠]– أيمن فضيلات : الأزمة المالية للأونروا.. هل هي محاولة للقضاء عليها وتصفية وجودها؟ ، ٢٠٢٠ ، من على الموقع الالكتروني : https://www.aljazeera.net

القضية لترضي الاطراف المتفاوضة وتقضي على الصراع الدائر بين الاسرائيليين والفلسطينيين ، ومحورها قضية اللاجئين الفلسطينيين . وبالرغم من صدور العديد من القرارات عن مـــــجلس الامن الدولي والــجمعية العامة مـــنذ العام ١٩٤٨ تجاوزت المائة قرار والتي طالبت بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلا أن الأمم المتحدة عجزت بل تقاعست في إلزام " إسرائيل" بتنفيذ تلك القرارات المؤيدة لحقوق اللاجئين الفلسطينيين،، والاكتفاء بإبداء أسفها لعدم قبول " إسرائيل " الاستجابة والعمل بقراراتها .

أولاً :- الاستنتاجات

١- إنَّ أي حَلّ لقضية اللاجئين الفلسطينيين وتحقيق حق العودة لهم لم يظهر على نوايا المفاوض الاسرائيلي ،
إذ إن كل القرارات الصادرة من قبل الأمم المتحدة بهذا الخصوص قرارات مرفوضة إسرائيليا.

٢- يعد الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين من أهم المعوقات إن لم يكن الرئيسي الذي يواجه حل قضية اللاجئين منذ عام ١٩٤٨ ، كون " إسرائيل " هي التي تمسك بالأرض المراد تحقيق عودة اللاجئين الفلسطينيين إليها فضلاً على رفضها أي علاج لا يتفق مع رغبتها .

٣- إنَّ رؤية إسرائيل التي تعتمدها في حلَّ قضية اللاجئين تمثل جوانب خطرة إذ إنها تتناقض بشكل كبير مع قرارات الامم المتحدة ومنها القرار الاممي "١٩٤" ، وتلغي بشكل كبير قضية اللاجئين الفلسطينيين بطريقة غير قانونية .

٤- تسعى إسرائيل دائماً لإنهاء عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الاممية " الأنروا " لتقوم بذلك بتحويل مسؤولية اللاجئين الى

الحكومات المعنية ، ولا يُقبَل بحَلّ الوكالة إلا أن تُحلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين وتطبيق وتنفيذ القرار " ١٩٤" كاملاً على أرض الواقع .

ثانياً:- التوصيات

١- لتحقيق حق العودة وإنهاء معانات اللاجئين الفلسطينيين فأنه ينبغي تفعيل القانون الدولي والاممي لتحقيق القرار "١٩٤" على أرض الواقع من خلال توفير المناخات القانونية الدولية وإنها حالة النزاع المستمر بين الفلسطينيين والاسرائيليين .

٢- فسح المجال لجامعة الدول العربية لتكون ضامنة لحق العودة وإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال تحشيد الرأي العام العربي والقانوني وتقديم الدعم الكامل في التوعية الدائمة لهم بحقهم اللامشروط في استرجاع حقهم ليكون حصانة قوية في تحقيق مفاوضات عربية إسرائيلية عادلة للقضية الفلسطينية جميعها ، لتحلّ حلاً عادلاً وشاملاً لضمان حق العودة لهم .